تمويل التعليم تاريخه ونظرياته

أ/ محمد الطاهر طعبلي

تمهيد:

يحتل التعليم مكانة بين الحاجات العامة بوصف حاجة مستحقة، فالخدمات التعليمية تحقق لمن يتحصلون عليها دون سواهم منافع خاصة، فهي تشجع لديهم الحاجة إلى المعرفة لذاتها وهي أيضا تزيد في مقدرتهم على زيادة دخولهم المكتسبة عن طريق ما يتحصلون عليه من المعارف المرتبطة بالإنتاج، وهي أيضا تتيح لهم إمكانية الانتفاع بدخولهم الخاصة بصورة أفضل من تلك التي يحققها من يتساوون معهم في الدخول المتاحة ولكنهم أقل منهم ثقافة وعلما.

إن منافع الخدمات التعليمية لا تقتصر على المنافع الخاصة التي تحقق لمن يتحصلون وحدهم على هذه الخدمات فإلى جوارها توجد المنافع العامة للتعليم والتي تتيح للمجتمع ككل فرص الارتفاع بمستوى رفاهيته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فالخدمات التعليمية تزيد من مقدرة المجتمع على الارتفاع بمستوى رفاهيته الاقتصادية بوصفها أداة من أدوات اكتشاف المواهب ورعايتها فإلى جانب كون القدرات التي ينميها التعليم في الفرد جزءا من ثروته الخاصة فإنها كما يقول " آدم سميث Adam Smith " تشكل أيضا جزءا من ثروة المجتمع التي ينتمي إليه وإذا كان المعدل الذي ينمو به الاقتصاد القوي دالة للمعدل الذي يتراكم به رأس المال فيه، فإن مارشال Marshall يرى بأن القيمة الاقتصادية التي يحققها التعليم يمكن أن تفوق ما يوجه إليه من نفقات، وأضاف أن القيمة الاقتصادية لعبقري قد يكفي لتغطية نفقات تعليم مدينة بأكملها.

ولا شك أن إدراك أهمية التعليم وقيمة الخدمات التعليمية في غرس ما يراد غرسه من قيم ومبادئ ليست بالأمر الجديد، فقد رأى أفلاطون أن التربية من الوظائف الأساسية

للدولة كذلك نجد أرسطو يعتبر أن استقرار الحكم يتوقف على نوع التربية التي تعطى للصغار أما نابليون فقد قال عن أهمية التعليم " ربما كانت مسألة التعليم من أهم المشاكل السياسية، فلن تكون هناك دولة سياسية ذات استعداد متين ما لم يكن لها هيئة تدريس لها مبادئ مقررة واضحة، وإذا لم يتعلم الطفل من طفولته أن يكون جمهوريا أو ملكيا أو كثوليكيا أو ذا مذهب حر فلن تكون الدولة هي الأمة، وإنما تكون نظاما مشيدا قائما على قواعد ضعيفة ومعرضا للتغيير والاضطرابات باستمرار.

أما جون ستيوارت ميل فهو يحدد دوره الدولة حيال التعليم قائلا " كل ما ذكر من أهمية الشخصية الفردية ومن اختلاف الآراء وأنماط السلوك يقضي بالضرورة التنوع في التعليم. وما التعليم العام الذي تقوم به الدولة إلا وسيلة تصب الناس في قالب واحد يحظى برضا السلطة العليا في الدولة سواء أكانت هذه السلطة هي الملك أو رجال الدين أو الطبقة الأرستقراطية أو الأغلبية القائمة على الحكم، ولن ينتج هذا التعليم سوى السيطرة والتحكم في عقول الأفراد إلى درجة التي يصبح فيها الجسم والعقل معا خاضعين تماما لحكم القوة السائدة في الدولة، لذلك لا يصح أن يكون هناك نظام تعليمي تقوم به الدولة أو تشرف عليه وإن كان لابد من هذا النظام فيجب أن يكون واحد من عدة أنظمة وتجارب مختلفة، ويكون الغرض الوحيد توفير المثال الحسن.

أهمية تمويل التعليم والإنفاق عليه :

هناك أسباب دعت إلى توفير القوى البشرية والأموال اللازمة للتوسع في التعليم وما يتطلبه من مباني ومعدات ومعلمين ...إلخ. من هذه الأسباب الإيمان بضرورة تأمين التعليم للجميع، ازدياد الطموح لدى الشعوب وكبر آمالها في الحياة، ثم تقدير دور التربية في تقدم الأمم، كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى الدعوة لزيادة الإنفاق على التعليم فحددت له نسبة معينة من ميزانية الدولة أو من الدخل القومي كما جعلته في سباق مستمر مع غيره من الميادين الأخرى من أجل الحصول على التمويل اللازم.

نتيجة لدور التربية في تقدم الأمم ارتفعت أصوات كثيرة تدعوا إلى زيادة الإنفاق على التعليم، وحسب استفتاء أجري في أمريكا فقد أكد أفراد الشعب الأمريكي أنه ينبغي أن يمنح التعليم الأولوية القسوة بالنسبة لما تقدمه الحكومة الفدرالية من دعم، ويؤكد كذلك أن التعليم قد احتل المكانة الأولى بين 12 جهة استفتى الجمهور على منحها الأولية في الإنفاق وقد فاق بذلك الصحة والخدمات الاجتماعية والدفاع العسكري حيث أبدى 55% من المجيبين اختيارهم للتربية كأولوية بين اختيارات ثلاثة متاحة وذلك من منطلق الأهمية القصوى للتربية لأنها في نظرهم هي أساس لحياة تكفل الرضا، ولمجتمع متحضر ومتنوع ولاقتصاد متين ولأمة أمنة.

تبين الأرقام المتوفرة أن الإنفاق على التعليم في الدول النامية مثلا الجزائر قد اخذ في الزيادة من 23% من جملة الإنفاق الحكومي عام 1975 إلى 27.5% عام 1987، أما بالنسبة لمصر فإن رغم الإنفاق على التعليم قد بلغ 11.5% عام 1985.

أما في الدول المتقدمة فإن دور الحكومات في تمويل التعليم فقد تقلص بعض الشيء خلال الثمانينات. وذلك بسبب الركود الاقتصادي الذي ساد هذه البلدان، ففي ألمانيا الغربية فقد انخفض الإنفاق الحكومي على التعليم من 10.7% من جملة الإنفاق الحكومي سنة 1975 إلى 9.2% عام 1986، أما في هولندا فقد انخفض الإنفاق على التعليم من 23.7% عام 1975 إلى 16.4% عام 1985، وفي المملكة المتحدة فقد انخفض الإنفاق الحكومي من 14.3% عام 1975 إلى 11.3% عام 1984. والجدول الموالي يبين تطور الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من النتائج القومي الإجمالي.

الجدول رقم (01) النسبة المئوية من الناتج القومي الاجمالي المخصصة للنفقات العامة على التربية

	1970	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
العالم	5.4	5.6	5.6	5.8	5.7	5.6	5.6	5.6	5.7
أفريقيا	4.1	4.8	4.9	5.1	5.1	5.0	4.8	4.9	5.2
أمريكا	6.7	6.0	6.0	6.7	6.5	6.4	6.3	6.2	6.4
آسيا	3.1	4.3	4.4	4.5	4.6	4.6	4.5	4.6	4.6
أوروبا والاتحاد السوفياتي	5.2	5.8	5.7	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6
أوقيانيا	4.3	6.2	6.2	6.4	6.1	5.8	5.9	5.9	5.4
البلدان المتقدمة	5.9	6.1	6.0	6.3	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1
آسيا والمحيط الهادي	2.3	3.2	3.4	3.5	3.3	3.2	3.3	3.3	3.6
أمريكا اللاتينية والكاريبب	3.4	3.6	3.7	3.8	3.7	3.7	4.0	4.2	4.4
البلدان العربية	5.0	5.9	5.5	5.4	5.4	4.8	4.6	4.5	5.1
البلدان النامية	2.6	3.6	3.7	3.8	3.7	3.6	3.7	3.8	4.1

تعريف التمويل:

يطلق المال على كل ما يملكه الفرد أو الجماعة من متاع أو عروض تجارة أو عقار أو عقود أو حيوانات. والممول من ينفق على عمل ما، ممول دافع الضرائب، ومن الناحية الاصطلاحية فقد جاء في دائرة المعارف أكسفورد الحديثة " إن التمويل هو ذلك الفرع من التجارة والذي يختص بالإمداد برؤوس الأموال للمؤسسات والأعمال التجارية، ويتصل

التمويل بإدارة نفقات الحكومة وتجميع المال اللازم عن طريق الضرائب أو الاقتراض، ويقسم التمويل إلى تمويل عام وتمويل خاص أو تجاري "

وحسب منذر عبد السلام فإن " تمويل التربية ما يستطيع البلد أن يعبئه من موارد تنفقها المؤسسات التربوية لتسيير شؤونها وتحقيق أهدافها... إن الموارد التي يستخدمها القطاع ليست مالية فحسب وإنما تتضمن كذلك أنواع أخرى من الموارد منها ما هو عيني كمساحة الأرض التي تخصص للمبنى المدرسي ومنها ما يمكن أن يطلق عليه تعبير المصادر غير المباشرة لتمويل القطاع التربوي.

إن كثيرا مما تتحمله العائلة لتربية أبنائها لا يظهر في ميزانية المؤسسة التربوية، ولكنه يكون جزءا من مصادر التمويل، كذلك فإن ما يستفيد منه الطالب من تسهيلات تقدمها بعض المؤسسات العامة والخاصة كشراء الكتب بأثمان منخفضة أو استخدام وسائل المواصلات بأجور أقل من الأجور الاعتيادية...إلخ. يكون مصدرا من مصادر التمويل ولكنه لا يظهر في حسابات المؤسسة.

من خلال التعاريف السابقة للتمويل نلاحظ أن الكلمة لا تعني الجانب المادي فقط بل تشمل إلى جانب ذلك كل ما يمتلك من متاع أو عقار أو عروض تجارة...إلخ.

مؤشرات تمويل التعليم :

إن نمط التمويل في الدولة يعكس من جهة نظام التربية القائم في الدولة، كما أنه من جهة أخرى ينعكس على بنية التربية ويؤثر فيها فيعطي لها طابعا معينا.

ومن مصادر التمويل، ميزانية الدولة المركزية، السلطات المحلية، الضرائب الخاصة التي يمكن أن تفرض من أجل التربية خاصة، القروض التي يمكن أن تتم لهذه الغاية وهناك مصادر ثانوية للتعليم مثل المصروفات المدرسية، التبرعات المحلية، المساعدات الدولية من الحكومات أو من المؤسسات الخيرية أو الهيئات والمنظمات الدولية.

هذه المصادر يمكن أن تصنف إلى مصادر أولية ومصادر ثانوية :

أ – المصادر الأساسية لتمويل التعليم :

- **ميزانية التعليم والجهد التعليمي:** ميزانية التعليم من ناحية والثروة التعليمية من ناحية أخرى يعكسان قدرة صناعة التعليم على الإنتاج، والمقصود بميزانية التعليم هوما يرصد للتعليم من أموال في الميزانية السنوية للدولة، أما الثروة التعليمية فتعني ما هو موجود من مباني وأجهزة وأدوات مدرسية ومعلمين وفنيين وإداريين وغيرهم من الثروة البشرية الموجودة.

إن ميزانية التعليم وحدها لا تعطي صورة كاملة عن الجهد التعليمي وما يمكن أن يعطيه من عائد، إذ أن الميزانية التعليمية مرتبطة برأس المال القائم أو الثروة التعليمية من أجهزة التعليم ومنشآته الثابتة ومبانيه وهيئات التدريس إلى غير ذلك من الظروف المادية والموضوعية للتعليم، ويمكن أن تكون الميزانية في هذه الحالة نوعا من الاستثمارات الجديدة أو نفقات للصيانة ونفقات جارية لتشغيل الأجهزة القائمة فضلا عن كونها استثمارات لخلق أجهزة جديدة بطبيعة الحال.

– ميزانية الدولة :

تخصص الحكومة مبلغا معينا من المال من ميزانية الدولة للإنفاق على التعليم وترتبط هذه المخصصات في الدخل القومي من جهة وميزانية الحكومة من جهة ثانية، لذلك تعتبر النسبة بين ميزانية التعليم وكلا من الدخل القومي والميزانية العامة من المعايير التي يستدل بها على الجهد النسبي الذي تبذله الدولة في التعليم، وقد أوصت اليونيسكو UNESCO أن تكون ميزانية التعليم في حدود 14 – 17% من الميزانية العامة للدولة وحوالي 4 – 5% من الدخل القومي[1]. كذلك قرر وزراء التربية في دول إفريقيا خلال اجتماع أديسا بابا (1962) بأن تخصص كل دولة حوالي 4% من دخلها القومي العام للتعليم ثم 5% عام 1970 و6% عام 1981. وتتكون الميزانية عادة من بنود متعددة تدرج فيما يأتي:

- النفقات أو التكاليف الرأسمالية Capital ixpenditure وتسمى كذلك بالنفقات الثابتة وهي تلك النفقات التي تتضمن ثمن الأراضي والمباني المدرسية كذلك تكاليف الأجهزة العلمية كالمختبرات وورش العمل والمعدات والأدوات والأثاث، وهذه تعتبر كلها نفقات ثابتة حيث أنها لا تنفق باستمرار، وهي تدفع مقدما قبل المباشرة في العملية التربوية. (3)

- النفقات الدورية أو الجارية Current ixpenditure وهي تمثل الجزء الأكبر من ميزانية التربية في كل دول العالم حيث تشمل رواتب وأجور جميع الأفراد العاملين من إداريين مدرسين، عمال ومسيرين، وتكاليف المياه والكهرباء والغاز والصيانة. وهذه النفقات تدفع بصفة دورية (شهريا مثلا).

- نفقات الصيانة maintenance ixpenditure and variables ixpenditure تشمل مصاريف الصيانة وكل المصاريف المتغيرة التي تختلف من فترة لأخرى كالمصاريف الطارئة فنفقات الصيانة تشمل صيانة المباني، الأراضي، المختبرات، التجهيزات. أما النفقات المتغيرة فهي الخاصة بالأمور التي لم يخطط لها من قبل من مصاريف طارئة.

- نفقات النثرية Petty Expenditure وهي المخصصة للنشاطات الإضافية كالنشاطات الثقافية والعلمية والرياضية في المؤسسة.

– الضرائب :

الأموال التي تأتي عن طريق الضرائب تشكل المصدر الرئيسي لتمويل التعليم في معظم بلاد العالم، غير أن هذه الدول وتتفاوت في الشكل الذي يأخذه تمويل التعليم من الضرائب العامة. وهناك ثلاث أشكال يأخذها تمويل التعليم عن طريق الضرائب، وهذه الأشكال هي:

أ- التمويل عن طريق الحكومة المركزية .

ب- التمويل عن طريق الحكومة المركزية والسلطات المحلية معا.

ج- التمويل عن طريق الإدارة المركزية أو الاتحادية والسلطات الإقليمية (الولايات أو المحافظات) والسلطات المحلية.

فرنسا ـ الحكومة المركزية والسلطات المحلية.

بريطانيا ـ الحكومة المركزية والسلطات المحلية.

أمريكا U S A ـ الحكومة الفيدرالية والسلطات الإقليمية

والسلطات المحلية.

أما في البلاد العربية فالتمويل يكون عن طريق الحكومة المركزية مع مشاركة بسيطة للسلطات المحلية.

- القروض :

أصبح التمويل عن طريق القروض يحظى باهتمام متزايد بعد انطلاق النظرة للتربية التي ترى فيها استثمار لرؤوس الأموال لا خدمة استهلاكية، لقد جرت العادة أن تمويل التربية من الواردات الثابتة المنظمة للدولة (الضرائب خاصة) في حين أن القروض كانت تخصص للمشروعات الإنتاجية أو للاستثمارات التي لها عوائد قادرة على أن تسدد القروض، أما التربية فلم تكن تعتبر استثمارا. وبسبب النظرة الجديدة للتربية فقد أصبح ممكنا تمويلها عن طريق القروض وتكون النتائج على المدى الطويل فهي تزيد من الثروة القومية كأي مشروع إنتاجي آخر.

5- الأقساط:

هي الأقساط التي يدفعها الأولياء للمدارس الخاصة. إن هذا المصدر يحتل مكانه هامة في كثير من البلدان وحتى البلدان التي تأخذ بنظام التعليم العام الذي تضطلع به الدولة فإنها في حاجة في كثير من الأحيان إلى مساعدة المدارس الخاصة لأن إمكاناتها لا تسمح لها بتوفير جميع الحاجات التعليمية للسكان. ويطرح التمويل بهذه الكيفية مسألتين:

- غلاء هذه الأقساط في كثير من الأحيان خاصة عندما لا تكون رقابة كافية من الدولة.
- تكليف أولياء المنتسبين ضريبة مضاعفة عن التعليم وهذه تطرح قضية تكافؤ الفرص التعليمية.

المصادر الثانوية في تمويل التعليم:

1- المصادر الخاصة: تشمل رسوم التسجيل وأقساط الدراسة في البلدان التي لا يكون فيها التعليم مجاني في جميع المراحل أو بعض المراحل، كذلك تشمل أثاث المدارس والوسائل التعليمية، كذلك تشمل المنح والهبات التي تقدمها الهيئات والأفراد والجماعات ومشروعات التبرع من أجل الأبنية المدرسية.

2- المصادر الخارجية: المساعدات الخارجية التي يتلقاها البلد (غير القروض) سواء كانت فنية أو مساعدات مالية، تتضمن الأولى إرسال بعض المعلمين والأساتذة من قبل دولة أخرى.

3- قروض مالية للطلاب المحتاجين مقابل دفع جزء من أرباح هؤلاء الطلاب بعد إتمامهم الدراسة إلى مؤسسات مالية أو بنوك أو شركات قرض.

4- المصادر المحلية: عندما تعجز الدولة عن توفير الأموال الكافية للتعليم

تطلب مساعدات خاصة من الأهالي أنفسهم كتقديم الأرض لبناء مدرسة أو بناء لجعله مدرسة أو يساهموا في بعض نفقاتها. هناك مجموعة من الدول تلعب المجتمعات المحلية دورا رئيسيا في بناء المدارس وصيانتها بل حتى بناء سكنات للمعلمين مثلما يحدث في النيبال وكذلك تنزانيا.

المعونات الخارجية:

فإنها تشمل الأموال المقدمة من جهات أجنبية سواء أكانت حكومات أو صناديق تنمية إقليمية أو عالمية أو البنك الدولي أو غير ذلك، وبعض هذه المعونات عبارة عن منح لا ترد ولكن معظمها عبارة عن قروض ولكنها شروط ميسر، وتوجه هذه المعونات لإنشاء مدارس جديدة وكذلك لتدعيم المدارس القائمة عن طريق تزويدها بالمعامل والتجهيزات والأدوات لرفع الكفاءة العملية التعليمية هذا فضلا عن تدريب المعلمين وأعضاء هيئات التدريس وإرسال البعثات إلى الخارج، وقد لعب البنك الدولي كبيرا في هذا الخصوص، ورغم زيادة هذه المعونات الخارجية في تمويل التعليم فإن نسبة هذه المعونات لا تزيد عن 10% في أصل الأموال من ميزانية التعليم.

النظريات التي تبرر الزيادة في النفقات التعليمية:

إن حجم الإنفاق العام على التعليم في مختلف أنحاء أقطار العالم قد ازداد بنسبة أكبر من نمو الناتج القومي الإجمالي، فقد انتقلت نسبة هذه النفقات إلى الناتج القومي الإجمالي في المتوسط من 37 إلى 57 % بين عامي 1960 و1976، وتحتل ميزانية التعليم في غالب البلدان المتقدمة المكان الأول في الميزانية العامة إذ تمثل أكثر من 20 % من هذه الميزانية في أمريكا الشمالية وفي عدد من البلدان الأوروبية، كما أن معظم البلدان تجاوزت عتبة 5 % من الناتج القومي الإجمالي المخصص للتعليم، وثمة بلدان عديدة تنفق على التعليم أكثر من 25 % من ميزانيتها العامة.

ولقد بدأت وطأة هذا العبء تثقل كاهل السلطات المختصة بحيث طرحت منذ سنوات تساؤلات حول مشروعية هذه النفقات خاصة وأنه على الرغم من الجهود الضخمة لم

ترتفع النتائج في معظم الحالات إلى المستوى المعقول الذي كان مأمولا. ولقد وجدت عدة نظريات تبرر الزيادة في النفقات التعليمية وتؤكد وجود آثار اقتصادية ايجابية للتربية سواء على المستوى الاقتصادي المصغر أو على المستوى المكبر.

نظرية رأس المال البشري Human Capital :

تؤكد هذه النظرية أن التربية يمكن اعتبارها استثمارا من شأنه أن يحسن من إنتاجية الفرد، وأن يرفع من كسبه في أوضاع تنافسية، وقد أكدت القياسات الأولى لمعدل عائد التربية في الولايات المتحدة الأمريكية قد بينت أن هذا المعدل كان مساويا على الأقل لمعدلات الاستثمارات الأخرى المتكافئة من حيث مدتها وأنه فاق هذه المعدلات في عدد من البلدان.

نظرية العامل المتبقي Residual Factor :

وقد عرضها دانسون عام 1962 وفي رأي أصحابها أن التربية تزيد من قدرة الأفراد الإنتاجية وترفع من نوعية العمل ويتم تحسين الإنتاجية حسب دنسون بطريقتين أولا أن تحسن إنتاجية العاملين تحسينا مباشرا عن طريق تنمية معارفهم ومهاراتهم، ثانيا أنها تشجع بصورة غير مباشرة تقدم المعارف الذي يقوم بدوره بتقدم التقنيات ومن ثم تحسين الإنتاجية فإذا كانت التربية تمثل عاملا من عوامل النمو الاقتصادي فلابد من أن تعتبر التربية من الاستثمارات ذات الأولوية. تلجأ هذه الطريقة إلى تقدير الزيادة الإجمالية في الإنتاج القومي لبلد من البلدان خلال حقبة من الزمن مبينة دور العوامل المحددة القابلة للقياس في تلك الزيادة مثل رأس المال والعمل، وما تبقى يرجع إلى العوامل غير المحددة، ويعتبر التعليم والمعرفة من أهم هذه العوامل المحددة.

نظرية المواقف (النظرية الماركسية):

تؤكد أن المدرسة تحثّ طاقة الفرد الإنتاجية لا بما تقدم له من معارف ومعلومات، بل بما تنمي فيه من سلوك ومواقف تلقى تقدير المؤسسات الإنتاج، وتتمثل هذه المواقف في

الامتثالية، الطاعة، القبول بالعمل داخل مجموعة خاضعة لنظام تسلسلي يجد فيه كل فرد مكانه فيه.

نظرية المصفاة: ترى أن التعليم الذي تعطيه المدرسة لا يزيد شيئا على قدرة الأفراد الإنتاجية وإنما يسمح فقط بكشف الأفراد الأكثر قدرة على الإنتاج عن طريق تصنيفهم بعد مجموعة من الاختبارات المتدرجة في الصعوبة.

دور الحكومات في تمويل التعليم: يعتمد التعليم في الدول النامية أساسا على التمويل المقدم من جانب الحكومات وذلك على عكس الحال في البلدان الصناعية المتقدمة حيث يلعب التمويل الخاص دورا مؤثرا في تمويل تكاليف التعليم، ففي الوقت الذي أخذ فيه دور الحكومات في الازدياد في البلدان النامية فإن دور هذه الحكومات قد أخذ يتقلص بالنسبة لتمويل التعليم في الدول الصناعية المتقدمة.

لقد تقلص دور الحكومات في الدول المتقدمة في تمويل التعليم خلال الثمانينات وذلك بسبب الركود الاقتصادي الذي ساد هذه البلدان وأدى إلى ازدياد عجز الموازنات الخاصة بها، وكمثال على هذا ففي ألمانيا مثلا انخفض الإنفاق الحكومي على التعليم من 10.7 % من جملة الإنفاق الحكومي عام 1975 إلى 9.2 % عام 1986 ، أما في هولندا فقد انخفض من 33.7 % عام 1975 إلى 16.4 % عام 1985 وفي بريطانيا فقد انخفض معدل الإنفاق من 14.3 % عام 1975 إلى 11.3 % عام 1984. وفي مقابل هذا التقلص للدور الحكومي في تمويل التعليم بالنسبة للبلدان المتقدمة نجد تعاظم دور القطاع الخاص وازدياد أهميته، وهناك عدة عوامل ساعدت على ذلك منها:

1- ارتفاع مستوى المعيشة في البلدان المتقدمة مما مكن الكثيرين من تغطية تكاليف تعليم أبنائهم وعدم حاجتهم لدعم الحكومة.

2- إزياد دور المؤسسات الصناعية والمالية وغيرها في تمويل التعليم بفضل الأرباح المحققة كذلك نجد الحوافز التي تعطى لهذه المؤسسات مثل الإعفاء من الضرائب على التبرعات والهبات التي تقدمها للتعليم ولغيره من الأغراض الاجتماعية والإنسانية.

3- من العوامل التي زادت في أهمية التمويل الخاص كذلك بطء معدل نمو السكان مما قلل الضغط على المؤسسات التعليمية.

وعلى عكس البلدان المتقدمة فإن دور القطاع الخاص في تمويل التعليم بالنسبة للبلدان الأقل نموا ومن بينها الدول الغربية محدود للغاية والاعتماد تقريبا هو على الحكومات.

2- ميزانية التعليم والدخل القومي العام:

تستخدم النسبة بين ميزانية التعليم والدخل القومي للدلالة على الجهد التعليمي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية. ولما كان الدخل القومي يمثل مجموع السلع والجهود التي يمكن الحصول عليها في سنة معينة، فإنه يعد مؤشرا يدل على مدى ما يمكن أن تستثمره الدولة في جانب التعليم من مجموع طاقاته المختلفة، وقد قرر وزراء التربية في دول إفريقيا خلال اجتماع أديسا بابا (1962) بأن تخصص كل دولة حالا 4 % من دخلها القومي العام للتعليم ثم 5 % عام 1970 و6 % عام 1981.

التربية في تاريخ الفكر الاقتصادي:

بالرغم من أن قضية التنمية لم تكن في قلب اهتمامات رجال الاقتصاد إلا في العقود الأخيرة حيث برزت معضلة التنمية كمشكلة أساسية للدول المتقدمة والنامية على السواء فإن العلاقة بين التعليم والتنمية علاقة قديمة تناولها بعض رجال الفكر والاقتصاد منذ فجر الثورة الصناعية بل قبل ذلك بكثير. وقد تعود الأفكار الأولى لدراسة العلاقة بين التربية والتعليم للعلامة ابن خلدون (1332 - 1406) والذي سبق التجاريين بحوالي قرنين لهذا

الموضوع في مقدمته حيث يرى أن هناك عاملين أساسين يسيطران على تطور الإنتاج، هما قانون أقل مجهود وقانون الطلب، كما يرى أن للتعليم والمعرفة والاتصال بالأمم الأخرى أثر أيضا على الإنتاج، ومع ذلك لا ينسى أثر الأمن والعدل والاستقرار على ذلك وأن لدرجة المعرفة والتقدم الفني ارتباطا وثيقا بالإنتاج وتطوره وأن ذلك يتوافر من أحد الطرفين:

1- التعليم حيث أوضح أن الصنائع لابد لها من معلم.

2- الاتصال بتجارب الآخرين باعتبار أن الصناعة في ذاتها لا تقوم فقط على ملكات ومواهب تنميها الحضارة.

أ - **التيار التجاري:** تتمثل نظريتهم في إيجاد الوسائل التي تحقق التنمية الاقتصادية، وتقاس هذه الأخيرة بمستوى مخزون الذهب المكون من فائض الميزان التجاري. ويتوقف تحقيق هذا الفائض على الطريقة التي يستعملها الأعوان لتصدير الثروة المصنعة، والطريقة التي يتم بها رفع الثروة المصنعة عن طرق مخزون معين ومحدود للثروة الطبيعية، بمعنى الطريقة التي تمكن من رفع الإنتاجية. ولقد اعتبر التجاريون أن التربية (الفن) تساهم في تحقيق هذين الهدفين لأنها تعطي للبائعين المهارة اللازمة التي تمكنهم من الحصول على أحسن نتيجة في التجارة الخارجية.

وهكذا نجد William Petty بين (1633 - 1687) ينظر إلى الموارد البشرية على أنها أكثر أهمية من الموارد الطبيعية، وذلك لأن باستطاعة البلد تصدير شيء فان وقابل للتجديد عن طريق دمج الطاقات في الموارد الطبيعية، عوضا عن الاهتمام بمواد معرضة للتلف وندرة متزايدة ... كما يرى أن التربية هي عامل لزيادة إنتاجية العمل ومصدر الثروة، بحيث أكد على الاهتمام بالتعليم الذي يسمح بالتكوين من أجل توفير اليد العاملة القادرة على القيام بالحرف المنتجة للثروات الصناعية.

ب - مفكروا الثروة الصناعية: إن إدراك هؤلاء المفكرون لدور التعليم وربطهم بين التعليم والواقع الاجتماعي والاقتصادي ظاهر أكثر ممن سبقوهم، وسنتعرض بإيجاز لأفكار بعض منظري تلك الفترة.

1- ريكاردو :

لم يتطرق في مناقشته للأمور الاقتصادية مباشرة لمسألة التعليم بل اهتمامه كان منصبا على العامل المتحكم في النمو الاقتصادي وهو رأس المال، والتعلم عنده ليس مستهدفا بذاته وإنما لدره في غرس السلوك الذي يحد من عدد السكان فالهدف المنشود من التدابير التعليمية هو تأثيرها المباشر على السلوك التوالدي للسكان، ونظرا لكون المستفيد الرئيسي من تحسن العملية الاقتصادية هو المجتمع بأسره نتيجة لدور التربية في الحد من الزيادة السكانية، لذلك نجد ريكاردو يحمل الخزينة العامة عبء الإنفاق التعليمي. [1] ومن الذين يؤكدون على عملية ديموقراطية التعليم ويرى أنه يمكن للتعليم أن يلعب دورا إيجابيا في زيادة الدخل سواء نظر إليه من منظور استثماري مؤثر على إنتاجية العمل أو من منظور استهلاكي جماعي منشط للنزعة الاستهلاكية ولحجم الطلب الكلي.

2 - آدم سميث : A. Smith 1723 /1975

من فلاسفة الاقتصاد في القرن 18، أكد أهمية التربية في مواطن كثيرة من كتابة ثروة الأمم "the wealth of nations" حيث يرى أن القدرات المكتسبة والنافعة لدى أعضاء المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت، كما يرى أن اكتساب مثل هذه القدرات عن طريق رعاية صاحبها في أثناء تعليمه ودراسته وتدريبه يكلف دائما نفقات حقيقية تعتبر رأس مال ثابت ومحقق في الواقع في شخص المتعلم، وكما أن هذه المواهب تعتبر ثروة الشخص فهي أيضا تعتبر جزءا من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه. فالتعلم والتدريب لهما أهمية في رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل وزيادة مهارته اليدوية، كما أن للتعليم دور في إحداث الاستقرار السياسي وهو شرط ضروري للتنمية الاقتصادية [1].ومن بين أرائه كذلك دعوته إلى نظام تعليمي متكامل

يمكن بواسطته الحد من نفوذ رجال الكنيسة، ويؤكد على عدم سيطرة الدولة على التعليم ولا تتدخل إلا في الميادين المحددة مثل:

- توفير التجهيزات.
- إعطاء منح دراسية للمحرومين والفقراء.
- تعليم الجميع وإعطاءهم على الأقل مستوى أدنى من التربية.

إن آدم سميث يتبنى موقفين من التربية فأما الموقف الأول فيشمل في إخضاع التربية إلى نظام السوق ويعتبرها سلعة اقتصادية عادية، ويتم تقييمها وتحصيلها عن طريق قانون العرض والطلب ولا يجب أن يكون الجهاز التربوي حكرا على الكنيسة والدولة بل لا بد أن يخضع لقوانين السوق وتحكمه المنافسة.

الموقف الثاني : ينظر إلى التربية على أنها عبء بحيث يجب على كل المجتمع أن يتحمله لأنه المستفيد منه.

3 - توماس روبرث مالتوس Malthus : أواخر القرن 18 صاحب النظرية التي تربط بين السكان والموارد يتفق مع آدم سميث في تأكيد عملية التعليم في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي وتهيئة الظروف المناسبة للتنمية الاقتصادية إلا أنه كان أكثر اهتماما بمشكلة السكان، ومن ثم وجه اهتمامه إلى أهمية زيادة الوعي بهذه المشكلة والعمل على تخفيضها عن طريق تحديد وتنظيم النسل، فكلما زاد مستوى التعليم زاد الوعي بتنظيم الأسرة وزاد بالتالي رفع مستوى المعيشة. إن تقدم المجتمع في رأيه لا يأتي إلا من التعليم الذي يغرس في الناس الاعتدال والروية ويربي في الفرد صفات الحرس والتدبير والادخار. وخلاصة القول إن مالتوس يولي أهمية كبيرة للتربية والتعليم لدورهما في تحديد النسل الذي بدوره يجنبنا ندرة الموارد كما أنهما وسيلتا الاستقرار الاجتماعي والقضاء على الفقر والبؤس.

جون ستيوارت ميل Stiwart Mill (1806 – 1873):

بين الدور الخطير الذي تقوم به التربية في عملية التنمية الاقتصادية من خلال ما يمكن أن تؤدي له في غرس عادات العمل والادخار وتنمية قدرات الإنسان وتربية عادات العمل والادخار وتنمية قدرات الإنسان وتعديل سلوكيات أفراد الطبقة العاملة هو أساس أي تنمية اقتصادية، ومن أجل ذلك دعا إلى تبني نظام قوي للتعليم العام لأبناء الطبقة العاملة، يقول جون ستيوارت ميل " إن تربية تهدف إلى نشر حس عام بين الناس مدعومة بمعارف تؤهلهم للحكم على اتجاهات أعمالهم أمر له قيمته الكبرى للارتفاع بمستوى الرأي العام بحيث يصبح أي هدف آخر لهذا التعليم شيئا إضافيا . ويدعو ستيورات ميل المساهمة في تقديم تعليم أساسي للجميع، وأن تتحمل نفقات تقديم هذا التعليم إذا لم يتمكن الآباء من ذلك (محمد سيف الدين فهمي، 1997، ص 276). إن رؤية ميل لدور التربية في التنمية الاقتصادية كانت رؤية إنسانية، فالهدف من كل صور التربية هو خدمة الإنسان وتنميته.

المدرسة الماركسية بزعامة ماركس 1818 – 1883 :

ينظر إلى التربية على أنها عنصر من عناصر النظام الرأسمالي أكثر مما تخدم الإنسان المواطن، فعملية التراكم في هذا النظام سوف تحرم العمال من زيادة الإنتاج التي تحققها مهاراتهم ورغم هذا فإن ماركس يعترف بدور التربية في التنمية الاقتصادية، وهو يتفق مع سابقيه في أن استثمارات التعليم لها عائد اقتصادي كبسر ويؤكد أن التعليم والتدريب ضروريان في زيادة ترقية مهارات العمال واكتساب الفرد القدرة والمرونة في الانتقال من مهنة إلى أخرى، والتربية حاجة اجتماعية لابد من تلبيتها ولابد من التخطيط لها في ظل أقل تكلفة ممكنة. وهكذا يعتبر ماركس العمل هو الأب والمبدأ الأساسي للثروة والأرض أمها، وعليه فإن رأس المال ليس له قيمة في حد ذاته، ويتمثل المجتمع الأمثل في نظره في تطور القوى المنتجة التي تؤدي إلى انخفاض معتبر في عدد ساعات العمل، حيث يصبح لكل فرد تربية كاملة تربية كاملة تعطي معنى كاملا لعمله وأهمية أكبر لأوقات فراغه المخصصة لمتعته الثقافية والفنية، وتسمح أيضا بتحديد نمو السكان الذي يهدد بقاء البلاد.

الفكر الاقتصادي المعاصر:

الفرد مارشال (1823 - 1924): نظرية رأس المال البشري أكد ضرورة اهتمام رجال الاقتصاد بدور التعليم في التنمية الاقتصادية، وهو أول من اعتبر التعليم عملية استثمارية (وبالتالي أخضع التعليم للحساب .....)، ويرى أن التعليم يرفع من قدرات الطبقة العاملة، أما التربية الفنية واليدوية تساعد على تحول العامل من مهنة إلى أخرى بسهولة وتمكنه من التجاوب السريع مع المعطيات الاقتصادية.

إن العامل البشري باعتباره أثمن عنصر من العناصر المكونة لرأس المال، ومن هذا المنطلق فإن الاستثمار في التعليم أمر مبرر من الناحية الاقتصادية سواء لمردوده الخاص أو لآثاره المباشرة وغير المباشرة، وإضافة إلى العائد المباشر من التعليم هناك فائدة عظيمة تتأتى من إعطاء أبناء الشعب فرصا متزايدة من التعليم حتى تنكشف مواهبهم وقدراتهم، ولقد يغطي اكتشاف نابعة في ميدان الصناعة مثلا تكاليف الصرف على مدينة بأسرها. وانطلاقا من العوائد المباشرة وغير المباشرة للتعليم فإن مارشال يدعو إلى توفير الموارد المالية الفردية أو العامة لتمويل المشاريع التعليمية.

جون مينارد كينز: لم يتعرض مباشرة إلى لموضوع الإنفاق على التعليم، لأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الثلاثينات والأربعينات تبدلت تماما عما كانت عليه قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، وبالتالي فإن المشاغل الرئيسية التي واجهت الاقتصاديين حينها هي مسألة الخروج بالاقتصاد من الحرب وتحويله إلى اقتصاد سلم، كذلك كيفية معالجة الأزمة الاقتصادية المتفشية والتي من مظاهرها البطالة وانخفاض الدخل وضعف الاستثمار.

ورغم هذا فإن لكينز بعض الإشارات ولو أنها غير مباشرة، كان يعارض واقع التوزيع غير العادل للثروة وبالتالي تأييده للعوامل التي تساعد على التقليل من هذا التباين، ومن بينها تحقيق ديمقراطية التعليم فهذه تحقق نوعا من العدالة في توزيع الثروة، وأن أي تعديل يحصل في توزيع الثروة من شأنه أن يقوي النزعة الاجتماعية نحو الاستهلاك الأمر الذي يؤدي بدوره إلى

زيادة الدخل الكلي ونمو رأس المال، إن التعليم يلعب دورا إيجابيا في زيادة الدخل سواء نظر إليه من منظور استثماري مؤثر في إنتاجية العمل أو من منظور استهلاكي ولحجم الطلب الكلي. فالتعليم إذا سواء اعتبر استثمارا بشريا أو إنفاقا استهلاكيا هو متغير كلي من بين المتغيرات الكلية الأخرى الفاعلة في المنظومة الاقتصادية، تحدث فيها آثار قابلة للتعيين والتحديد والحساب من وجهة نظر الاقتصاد والمجتمع.

الفكر الاقتصادي الحديث:

لم يأخذ موضوع دراسة دور التربية في النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية إلا بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة في الخمسينات أو الستينات من القرن الماضي حيث ظهرت مفاهيم ونظريات جديدة لمفهوم الاستثمار فغي الإنسان والتنمية البشرية ونظرية رأس المال البشري كما ظهر علم جديد عرف باقتصاديات التعليم ومن أسباب واعتبارات أدت إلى هذا الاهتمام أهمها:

- التزايد السريع في نفقات التعليم ورغبة الدول في البحث عن معايير سليمة للصرف عليه وتحديد أولوياته بين القطاعات الأخرى.
- رغبة الدول خاصة النامية في البحث عن أفضل السبل للخروج من التخلف وإحداث تنمية اجتماعية واقتصادية سريعة.
- محاولة الكشف عن أسباب النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وتعتبر دراسات وأبحاث كلا من دنسون شولتز وسولو من أهم دراسات اقتصاديي هذا العصر.

تيودور شولتز T.W Schultz : هو صاحب نظرية الثروة البشرية، لقد أكد على أن التعليم بالإضافة إلى كونه نوعا من الاستهلاك فإنه يعتبر نوع من الاستثمار المنتج ومن هذا المنطلق

يمكن النظر إلى العمال على أنهم يملكون قدرا من رأس المال حيث أن استثمارهم في الحصول على المعارف والمهارات جعلهم يملكون مجموعة من القدرات والمهارات ذات القيمة الاقتصادية.

وبفضل نظرية الثروة البشرية أصبح ينظر إلى التعليم على أنه العامل الحاسم في النمو الاقتصادي السريع للأمم، ولقد أدى ذلك إلى اعتبار دور التعليم في إحداث التنمية الاقتصادية مما ترتب عليه زيادة الإنفاق على المؤسسات التعليمية بشكل واضح على المستوى الدولي.

وقد قام شولتز بمحاولة لقياس إسهام التربية في النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال 1929 – 1957 ووجد أن معدل العائد من الصرف على التعليم في مختلف المراحل يصل إلى حوالي 13.3 % وأن مابين 16.5 و 20 % من إجمال النمو كان بسبب الإضافات للقوى العاملة.

دنسون E.F.Denison :

إن التحليل الأكثر شمولا واكتمالا عن موارد النمو الاقتصادي ومساهمة التربية فيه قام به دنسون في عدد من الدراسات 1929 - 1969 - 1974 حيث يقترح أن النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية كان بسبب خمسة أنواع هامة من التغيير:

1- التقدم في المعرفة، خاصة المعرفة التقنية والإدارية والتنظيمية حيث كان ثلث النمو الاقتصادي الأمريكي تقريبا ما بين 1929 – 1969 بسبب التقدم العلمي.

2- حجم العمل الذي تم إنجازه وقدر هذا العمل بحوالي 29 % من النمو.

3- رأس المال وقدر بحوالي 19 % وهو يتضمن المنشآت غير السكنية والمعدات والمنازل ومخزون الشركات والأعمال.

4- التربية في متوسط حجم التعليم الذي تلقاه العاملون في قطاع الأعمال وكانت مساهمته 14 % في النمو.

5- التحسن في تحديد مواقع الموارد، فمثلا تحول الطاقة العاملة من العمل غير المنتج نسبيا في الزراعة إلى العمل في الصناعة وكان مصدر 10 % من النمو.

لقد تواصلت الأبحاث في هذا المجال وكلن من بينها دراسات سولو Solow، ريدراي Reddarray ، سميث Smith ، ومايرز Mayers وغيرهم ولا زال الموضوع يجتذب إليه أعدادا كبيرة من الباحثين والمهتمين وذلك لما للتربية من دور فعال في التنمية الاقتصادية وكذلك لما لها من دور نهضة وازدهار الأمم والشعوب.

أساليب تقدير تكلفة الطالب: لتحديد تكلفة الطالب في أي مرحلة تعليمية لا بد من تتبع الخطوات التالية:

1- يوضع الهدف العام من المرحلة أولا، وتحدد وظيفة المدرسة فيها، وتحدد مواصفات التلميذ الذي يتخرج منها، ثم توضع المناهج وخطط الدراسة.

2- توضع كشوف ومقررات لكل مادة من مواد الدراسة وما تحتاجه من وسائل الدراسة.

3- توضع مقررات مستلزمات المدرسة في هذه المرحلة من أثاث وأدوات وتجهيزات للأنشطة العملية والعلمية، وما تحتاجه للنظافة والصيانة ومعدات الوقاية من الحريق وغيرها.

4- تحسب تكلفة المرتبات والأجور والمكافآت لإدارة المدرسة وهيئة التدريس والموظفين والعمال حسب ما تقدره الدولة لموظفيها.

5- تحسب أقساط استهلاك المصروفات الرأسمالية (المباني والتجهيزات) والمصروفات الدورية.

6- يحسب مقدار ما يدفعه التلميذ من مصروفات ورسوم بصفة عامة (أنتام محمد حسن رمضان 1985، ص 73).

إن حساب تكلفة الطالب في التعليم تعتمد على الميزانية المخصصة للتعليم ومقدار ما ينفق من هذه الميزانية على جوانب العملية التعليمية. (مهني محمد إبراهيم غنايم، 1990: 40 - 41) وعند حساب التكلفة ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الإنفاق على الجوانب التالية:

1- النفقات التجارية:

1- نفقات التسيير اللازمة للتدريس مثل رواتب هيئة التدريس، المحاضرات الإضافية ولجان الامتحانات ونفقات الكتب والمجلات العلمية.

2- نفقات إدارية مثل رواتب الإداريين والعمال والمستخدمين، نفقات المعدات والأثاث الإداري ونفقات المياه والكهرباء والبريد والهاتف والنقل والمواصلات.

3- الخدمات الطلابية وتشمل نفقات النشاطات التعليمية، والخدمات الاجتماعية والصحية، والمنح والجوائز والزي المدرسي.

4- الصيانة وتشمل مجموع النفقات التي تصرف من أجل صيانة الأبنية التعليمية والتجهيزات والمعدات.

2- النفقات الثابتة: وتتمثل في:

1- نفقات إنشاء البنية والمرافق.

2- نفقات التوسع في الأبنية أو إدخال إضافات جديدة داخلها.

3- نفقات الاستهلاك (الخاصة بالأبنية والتجهيزات).

أسس تقدير تكلفة التعليم (الدورية):

1- يتم ذلك بحساب معدل تكلفة الوحدة وهي التلميذ أو الطالب سنويا في المراحل التعليمية المختلفة وبالتالي يختلف ذلك من مرحلة إلى أخرى حسب نوع التعليم (عام/فني).

2- حساب عدد الطلبة المقيدين سنويا في كل نوع أو مرحلة من مراحل التعليم.

ويمكن تحديد المصروفات الدورية كما يلي:

أ- مصروفات دورية مباشرة وتشمل:

- أجور ومرتبات هيئات التدريس أو الهيئات المساعدة كالعمال وأمناء المعامل.
- ثمن الأجهزة والوسائل التعليمية مثل: كيمياويات المعامل، الكتب، الملابس... إلخ.

ب- مصروفات دورية غير مباشرة وتشمل:

- مركبات وأجور المركبات الإدارية والإشرافية.
- المصروفات العامة مثل الكهرباء والمياه والنظافة والصيانة والتجهيزات والتليفونات ... إلخ.
- الإصلاحات الصغيرة في المباني أما الإصلاحات الكبيرة فتعد تكلفة رأسمالية.
- المصروفات التعليمية العامة على الامتحانات والمؤتمرات وغيرها.

جـ- مصروفات الخدمات الاجتماعية للتلاميذ والطلبة:

- ماهية وأجور القوى العاملة الموظفة في بيوت الطلبة (الأحياء الجامعية) أو سكن المعلمين أو المعلمات.

- المصروفات على الخدمات الصحية والتغذية والترفيه والرياضة والمواصلات.

وبواسطة معرفة أعداد الطلبة المقيدين في كل نوع من أنواع التعليم خلال السنوات الماضية يمكن حساب متوسط تكلفة الطالب من المصروفات الدورية خلال هذه السنوات مع مراعاة نسبة التضخم التي تؤدي إلى الرفع في الرواتب والأجور وتكاليف الخدمات.

مشاكل تمويل التعليم: بالرغم من ارتفاع الإعتمادات المخصصة للتعليم في إطار المخططات القومية والميزانية السنوية، فإنها عاجزة عن الوفاء بحاجات هذا التعليم من الناحية الكمية وهذا القصور راجع إلى:

1- انفراد الدولة بتمويل التعليم في الوقت الذي ترتفع فيه تكلفة التعليم نتيجة عوامل عديدة أهمها:

- ارتفاع تكلفة الوحدة التعليمية والفصل والمدرسة نتيجة ارتفاع أجور المعلمين والتجهيزات اللازمة.

- الزيادة الهائلة في إعداد التلاميذ وما يقابلها ي إعداد المعلمين والمشرفين والفنيين.

- الأبنية المدرسية.

- الكتب المدرسية.

ولا شك أن تكلفة التعليم الأساسي والثانوي من المشكلات التمويلية التي تواجه التخطيط التربوي.

2- وضع تقديرات لمتوسط تكلفة الوحدة أو التلميذ في التعليم الأساسي والثانوي مما يترتب عليه عدم الدقة في تقدير حجم الأموال اللازمة ويرجع هذا إلى:

- عدم التمكن من التحكم في كل ما يصرف على الخدمة التعليمية خاصة وأن بعض النفقات تجري عن طريق المديريات التعليمية والهيئات الأخرى، كما أن استهلاك الأصول الثابتة كالمباني والأجهزة يخضع للتقدير الجزافي أحيانا.

- تشغيل المباني المدرسية أكثر من فترة يصعب معه تجزئة تكلفة المبنى واستهلاكه واستهلاك المياه والكهرباء.

- التفاوت في كثافة الفصول وفي نصيب المدرس فيها وقد يترتب عن هذه الصعوبات في تقدير تكاليف الوحدة التعليمية أو التلميذ أن تقديرات الخطة بصفة تختلف عن التكاليف الواقعة.

ونظرا للأعباء التي يتطلبها تعميم التعليم ما قبل الجامعي وتحسين مردوده الخارجي في الوقت الذي تزداد فيه مطالب الاستثمارات في القطاعات الأخرى، تبرز ضرورة النظرة إلى تعليم من الزاويتين.

- كيفية الحصول على مصادر تمويل جديدة يمكن تخصيصها للتعليم ما قبل الجامعي مستفيدين من رغبة الأفراد في الإقبال عليه.

- كيفية تخصيص كلفة التربية دون التأثير في مردودها الاجتماعي والإنساني.

نماذج عن كيفية تمويل التعليم في العالم :

تمويل التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية : إ ن قضية تمويل التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية ترتبط بتنظيم إدارة التعليم . فمنذ التعديل العاشر للدستور الأمريكي عام 1791 أصبح للولايات حق الإشراف على التعليم وتمويله من الجهات المحلية .

التبعة لها حيث تقوم كل ولاية بتحديد شؤون التعليم بها من بينها التمويل. وتفوض الإدارات التعليمية.

سلطة إدارة التعليم وتمويله محليا في المدارس الواقعة في حدودها. ويمكن أن تقوم الحكومة الفيدرالية.

بتقديم بعض المساعدات المالية للسلطات المحلية. وبهذا يتم تمويل من ثلاث جهات رئيسية:

المساعدات التي تقدمها حكومات الولايات والسلطات المحلية والمساعدات الفدرالية. وتتحمل الولايات والسلطات المحلية العبء الأكبر في تمويل التعليم [2]. ومنذ عام 1930 وحتى الآن ازدادت حصة الولايات

ت- في تمويل مدارسا زيادة كبيرة، فمثلا في العام الدراسي 1975-1976 بلغت حصة الولايات المختلفة في أمريكا في تمويل المدارس 43.7 % في حين وصلت نسبة المساهمة الفدرالية إلى 8.8%3

مصادر تمويل التعليم :

1-الضرائب : تعتمد معظم المناطق التعليمية في أمريكا على الضرائب العقارية المحلية في تمويل التعليم حيث تشكل الضرائب 98% من جملة الضرائب المحلية التي تجمعها المناطق التعليمية . وقد نشأت فكرة الضرائب العقارية عن مقدرة الفرد على دفع الضرائب، حيث أفترض أن تلك المقدرة تنبع من ثراء الفرد وأن ذلك الثراء يتحدد بعدد العقارات التي يمتلكها . وقد تعاظمت المعارضة

من الناخبين لهذا النوع من الضرائب في السنوات الأخيرة وذلك لاعتقادهم بأن هذه الضريبة العقارية هي ضريبة تنازلية تتناقص كلما زاد دخل الفرد وأنها تشكل عبئا على محدودي الدخل.

3- الحكومة الفدرالية: على الرغم من أن التربية في الولايات المتحدة الأمريكية تعد مسئولية كل ولاية، فإن الحكومة الفدرالية منذ أكثر مائتي عام إلى الآن، لاتزال تظهر اهتماما بالمسائل التربوية عن طريق مساهمتها في تمويل البرامج التربوية المختلفة. ويظهر الاهتمام بالتربية في الفقرة الموجودة في القسم 101 من القانون العام والذي يعرف باسم القانون التربوي للدفاع الوطني الصادر عام 1958 والذي جاء فيه ما يلي:

(يشير الكونجرس إلى أن أمن الدولة يتطلب نمو الطاقات العقلية والمهارات الفنية لأبنائها من الجنسين. إن الحالة الراهنة تتطلب توفير المزيد من الفرص التعليمية حيث أن الدفاع عن هذه الأمة يعتمد في المقام الأول على إتقان الأساليب الحديثة التي نتجت عن التطور العلمي الهائل كما تعتمد أيضا على اكتشاف وتطوير علوم ومعارف وطرائق جديدة. يجب زيادة مجهوداتنا لمعرفة وصقل مواهب أبناء هذا الوطن.

ويؤكد الكونجرس أن تكون للولايات والمجتمعات المختلفة السلطة الكاملة والمسئولية

عن التعليم العام. ومع هذا فالمصلحة القومية تتطلب مساهمة الحكومة الفدرالية في تمويل البرامج التعليمية للدفاع عن الوطن.

وتتمثل المساعدات الفدرالية للولايات فيما يلي:

أ-تمويل مباشر عن طريق المنح والهبات الممنوحة. وترتبط المنح المباشرة التي تمنحها الحكومة الفدرالية بعدد الطلاب في المنطقة التعليمية. وهناك أشكال متعددة للمنح المستخدمة في تمويل التعليم في أمريكا4.

ب-منح مشروطة خاصة بالتعليم العالي .

ج-منح مشروطة خاصة بالتعليم الثانوي .

د- منح مالية عاجلة.

3- مساعدات البرامج الخاصة : هناك هيئات ومنظمات خاصة تخدم التعليم في مجال التمويل ومن هذه المؤسسات – مجالس الآباء والمعلمين ،هيئة التعليم القومي، المجلس الأمريكي للتعليم.

4-المؤسسات الخيرية الخاصة: تعمل الحكومة الفدرالية على تشجيعها. ومن هذه المؤسسات ما يعتمد على التبرعات الفردية للتعليم. كما يوجد عدد كبير من المؤسسات الخيرية تقوم بتقديم مساعدات مالية كبيرة للتعليم، ومن بين هذه المؤسسات (مؤسسة فورد ومؤسسة روكفلر).

جدول رقم (02) نسبة المصروفات من إجمالي الناتج القومي.

السنة	إجمالي الناتج القومي (بلايين الدولارات)	ما أنفق على التربية	نسبة المصروفات من إجمالي الناتج القومي.		
			التربية	الصحة	الدفاع
1953	366	14	3.8	4.3	13.3
1957	443	21.1	4.8	4.8	9.3
1961	523	29.4	5.6	5.5	9
1965	688	45.4	6.6	5.9	7.2
1967	936	70.1	7.5	6.9	8.2
1973	1 .307	98.5	7.5	7.6	5.6
1975	1.516	120.1	7.9	7.6	5.5

الخاتمة:

إن النظام الاقتصادي والسياسي وكذلك المركز القيادي بالإضافة إلى الإنجازات العلمية في المجالات المختلفة للولايات المتحدة الأمريكية قد وضعت التربية في مكان مرموق وزاد الاهتمام بها من أجل الوصول إلى مستوى ونوعية أفضل من التربية. وهذا الاهتمام بنوعية التعليم يبدأ من المرحلة الابتدائية وحتى نهاية مرحلة التعليم العالي. وبالنسب المئوية التي تخص ما ينفق على التعليم من إجمالي الإنتاج القومي تؤكد على الأهمية المعطاة للتعليم.

المراجع

1- محمد شفيق أحمد السكر، ماجستير الاقتصاد والمالية عامة، 1975، جامعة الاسكندرية كلية التجارة ص 9 عن إبراهيم سمعان التربية المقارنة.

2- رتشي روبرت 1982 ترجمة محمد آمين المفتي و آخرون " التخطيط للتدريس " دار ماكجروهيل للنشر نيويورك .دار المريخ للنشر الرياض السعودية .

3-عمر محمد خلف 1986 "أساسيات الإدارة و الاقتصاد في التنظيمات التربوية " دار السلاسل الكويت.

4- مهني محمد. إبراهيم غنايم 1990 "الإنفاق التعليمي و تكلفة الطالب في التعليم العام بدول الخليج العربية "مكتب التربية لدول الخليج – الرياض.

5-محمد منير مرسي 1993 الإدارة التعليمية وتطبيقاتها "عالم الكتب – القاهرة .

6-محمد عروسي إسماعيل (ب.ت)"إقتصاديات التعليم "دار الجامعات المصرية – الإسكندرية.

7- وهيبة سمعان 1958"دراسات في التربية المقارنة"المكتبة الانجلو مصرية.

8- سمير كامل محمد 1966 " التخطيط من اجل التنمية " المكتب الجامعي الحديث- الإسكندرية.

9- نيس سعيدة 1998 " تمويل نفقات التعليم العالي في الجزائر" ماجستير- معهد العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر.

10- مجلة التربية الجديدة –المكتب الإقليمي لليونسكو عدد44 السنة 15.

11- وزارة التربية الوطنية – مديرية التخطيط بيانات إحصائية رقم(42) 2003-2004.

12- وزارة التربية الوطنية "ميزانية التسيي2001 ،2002 ،2003، 2004 .

13- محمود عباس 2004 "علم إقتصاديات التعليم الحديث " الدار المصرية اللبنانية القاهرة